الأنباء
الجمعة 16 يونيو 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

بنوك خليجية تلحق بـ«الفيدرالي»

رفعت مؤسسة النقد العربي السعودي معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس بمقدار 25 نقطة أساس إلى 1,25٪. فيما أبقت المؤسسة سعر فائدة إعادة الشراء الريبو الذي تستخدمه في إقراض الأموال للبنوك بدون تغيير عند 2٪، وذلك عقب قرار الفيدرالي الأميركي برفع معدلات الفائدة ربع نقطة مئوية.
ورفع مصرف الإمارات المركزي سعر الفائدة الأساسي 25 نقطة أساس، كما رفع البنك سعر إعادة الشراء الريبو الذي ينطبق على اقتراض سيولة قصيرة الأجل من المصرف المركزي بضمان شهادات الإيداع بواقع ربع نقطة مئوية إلى 1,5٪. ورفع مصرف البحرين المركزي وقطر المركزي أسعار الفائدة الرئيسية بواقع 25نقطة أساس.

الهاشل يتخذ قراراً جريئاً بتثبيت سعر الخصم في توقيت صعب لمصلحة الاقتصاد

حصافة بنك الكويت المركزي

استقرار للعقار | أريحية للقطاع الخاص | يدعم النمو الاقتصادي

أحمد موسى

تعيش الأوساط الاقتصادية الكويتية حالة من الارتياح، بعد قرار البنك المركزي الكويتي الإبقاء في هذه المرحلة على سعر الخصم عند مستواه الحالي البالغ 2,75٪، على الرغم من رفع الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي) لأسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية، ليفك بذلك المركزي الكويتي الارتباط بين رفع الفائدة أميركيا ومحليا بسبب تغير المعطيات الاقتصادية التي خلفتها ازمة تراجع أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد المحلي.

د.محمد الهاشل محافظ البنك المركزي وفريقه اخذوا على عاتقهم الدفاع والزود عن أعمدة الاقتصاد الكويتي المتمثلة في السياسة النقدية والمصرفية، بالإضافة تحملهم تكلفة الوضع الاقتصادي بشكل عام وهم ليسوا مسؤولين عن هذا الوضع، مما يجعل الهاشل وفريقه صمام أمان وحائط صد للأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية.

خطوة المركزي الكويتي تعكس حصافة كبيرة واختيار لطريق أكثر صعوبة يتمثل في تعزيز دعم النمو الاقتصادي الذي يواجه تحديات كبيرة وتباطؤا في البيئة التشغيلية خلفتها ازمة تراجع النفط، حيث تساهم خطوة تثبيت أسعار الفائدة في تخفيف العبء عن القطاع الخاص وعدم زيادة كلفة الاقتراض عليه في وقت يواجه فيه متاعب بسبب تباطؤ الانفاق الاستثماري، حيث يتوقع البنك الدولي ان يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الكويت 0,2٪ خلال 2017 اي بتباطؤ 2,2٪ عن توقعات البنك في يناير الماضي البالغة 2,4٪. وبجانب القطاع الخاص هناك قطاع عقاري شكلت خطوة تثبيت الفائدة طوق نجاة له، في وقت يشهد فيه العقار حالة ركود تضرب القطاع بالإضافة إلى زيادة مقبلة في رسوم الكهرباء والماء وهو ما يتوقع ان تؤثر بشكل كبير على حركة القطاع خلال 2017، لذلك ستصبح تكلفة الاقتراض أكبر من العائد المحقق الامر الذي سيعمق من ازمة العقار ويدخله في دوامة ركود لن يعرف مداها.

من جهة اخرى، يري مراقبون ان قرار تثبيت سعر الخصم عند مستواه الحالي البالغ 2,75٪، لن يؤثر على جاذبية وتنافسية الدينار الكويتي كوعاء للمدخرات المحلية بالمقارنة بالدولار، حيث تحسن الهامش القائم لصالح الدينار الكويتي بين أسعار الفائدة على الودائع بكل من الدينار والدولار بعد الزيادات الثلاث السابقة في سعر الخصم منذ ديسمبر 2015 البالغ مجموعها 75 نقطة أساس، الامر الذي يعني ان المركزي منح الوعاء الادخاري الديناري هامشا أكبر مقابل الدولار خلال الفترة الماضية لذلك لن تكون هناك ميزة للادخار بالدولار.

وتأتي خطوة المركزي بتثبيت أسعار الفائدة لتخفف العبء عن الاقتراض الحكومي خاصة مع تنامي عجز الموازنة المقدر في العام المالي الحالي بنحو 7,9 مليارات دينار في وقت يشهد تصاعد إصدارات الدين العام التي بدأت منذ ابريل 2016 لسد عجز الموازنة والمتوقع لها ان تستمر مع بقاء أسعار النفط اقل من مستويات 50 دولارا وهو الأمر الذي يرجح استمرار تكبد الموازنة العامة عجزا يحتاج معه إلى صيغ تمويلية منها السندات المحلية التي تمثل البنوك اكثر من 90٪ من مشتريها.

ووصل رصيد أدوات الدين العام من سندات الخزانة والتورق المقابل المصدر من بنك الكويت المركزي لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة إلى 4,17 مليارات دينار في نهاية ابريل وهو أعلى مستوى تاريخي لرصيد أدوات الدين العام والذي تموله البنوك المحلية بالكامل تقريبا، وهو ما يزيد من قيمة الأصول منخفضة المخاطر، إضافة الى كونها مصدرا جيدا للدخل خاصة مع زيادة العائد عليها بعد رفع المركزي لأسعار الفائدة في مارس الماضي.

ويضيف المراقبون ان البنوك المحلية لديها مساحة مناسبة تمكنها من استيعاب زيادة أسعار الفائدة على الودائع بالدينار لديها في ظل أسعار الفائدة الحالية على القروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها تلك البنوك، مع الاخذ في الاعتبار الارتباط القائم ضمن هوامش محددة بين سعر الخصم الذي يقرره مجلس إدارة بنك الكويت المركزي والحدود القصوى لأسعار الفائدة على القروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك المحلية بالدينار لمختلف قطاعات الاقتصاد.

وبالإضافة الى ذلك سيكون رفع الفائدة عامل ضغط آخر على ربحية البنوك بسبب تباطؤ حركة الائتمان خلال الأشهر الماضية حيث سجل الائتمان تراجعا في شهر ابريل بلغ 0,04٪ الى 34,87 مليار دينار بضغط من القروض الشخصية.

ويتوقع مراقبون ان معدلات التضخم ربما تتأثر بشكل طفيف من قرار تثبيت أسعار الفائدة بدعم من الضغوط التي يواجهها الدولار امام سلة العملات العالمية خلال الفترة الماضية، حيث هبط الدولار أمام الدينار الكويتي بنسبة 1٪ منذ بداية العام، حيث استقر التضخم في أسعار المستهلك عند 2,6٪ على أساس سنوي في أبريل، ومن المتوقع أن يرتفع التضخم نتيجة زيادة أسعار المرافق قليلا عن المستويات الحالية إلى متوسط سنوي متوقع يقترب من 3٪ في عام 2017، وهو مستوى منخفض قليلا 3,2٪ في عام 2016.

مبنى بنك الكويت المركزي

تثبيت أسعار الفائدة تخفف العبء عن القطاع الخاص

العقار يواجه حالة ركود ورفع الفائدة سيعمق معاناته

«المركزي» يختار تحفيز النشاط الاقتصادي

د. محمد الهاشل

قال محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد يوسف الهاشل إن مجلس إدارة بنك الكويت المركزي قرر الإبقاء في هذه المرحلة على سعر الخصم عند مستواه الحالي البالغ 2,75٪ والمعمول به منذ 16 مارس 2017، وذلك برغم قرار الفيدرالي الأميركي رفع الفائدة بربع نقطة مئوية الى هامش 1ـ1,25٪.

وأشار الهاشل الى أن «المركزي» تدارس الموضوع من مختلف جوانبه، مبينا أنه مستمر في توظيف الأدوات والإجراءات المتاحة للمحافظة على تنافسية وجاذبية الدينار الكويتي كوعاء للمدخرات المحلية.

وأوضح الهاشل أن تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية ومستجداتها وآفاقها المستقبلية والتوجهات الرئيسية للسياسة النقدية لبنك الكويت المركزي وثوابتها ومتغيراتها في هذه المرحلة وأن المتابعة المستمرة التي يحرص البنك المركزي على القيام بها لرصد تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، ومستجدات اتجاهات أسعار الفائدة على الدولار الأميركي باعتباره العملة الأكثر استخداما في المعاملات المالية الدولية من جهة أخرى، يشيران إلى نمو متواضع في معدلات النشاط الاقتصادي المحلي بدعم من الإنفاق العام ولاسيما الإنفاق الاستثماري على الرغم من بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة من جانب، واستمرار الزيادة في أسعار الفائدة على الدولار الأميركي في ضوء رفع الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لأسعار الفائدة بتاريخ 14/ 6/ 2017 من جانب آخر.

وإزاء هذا التزامن بين محدودية النمو الاقتصادي المحلي واستمرار زيادة أسعار الفائدة على الدولار الأميركي وما ينطوي عليه من تحديات، أكد الهاشل صياغة وتنفيذ توجهات سياسته النقدية واختيار أدواتها وإجراءاتها المناسبة بما يتلاءم مع ثوابت أهداف تلك التوجهات في مجال تعزيز الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي على أسس مستدامة والحرص الدائم والعمل الدؤوب للمحافظة على جاذبية وتنافسية الدينار الكويتي كوعاء ادخاري موثوق ومجز للمدخرات المحلية، أخذا في الاعتبار دور زيادة توطين تلك المدخرات في تلبية الاحتياجات التمويلية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي، لافتا الى أن بنك الكويت المركزي تمكن من تحقيق ذلك في الفترة الماضية من خلال زيادة سعر الخصم في ضوء وجود الحاجة لتمكين البنوك المحلية للتحرك باتجاه تعزيز وتحسين معدلات العوائد على المدخرات المحلية بالدينار لديها، وفي ضوء ذلك تحسن الهامش القائم لصالح الدينار الكويتي بين أسعار الفائدة على الودائع بكل من الدينار والدولار بعد الزيادات الثلاث السابقة في سعر الخصم منذ ديسمبر 2015 البالغ مجموعها 75 نقطة أساس.

وفي هذا الإطار، يقوم بنك الكويت المركزي بتوظيف الأدوات والإجراءات المتاحة كسندات البنك المركزي وإصدارات أدوات الدين العام نيابة عن الحكومة وعمليات التورق المقابلة لهما وعمليات السوق النقدي لتحفيز البنوك المحلية لتعزيز جانبية وتنافسية العوائد على الودائع بالدينار لديها وبناء هيكل مناسب لأسعار الفائدة على الدينار يرسخ الدعامات الأساسية للاستقرار المالي وعلى النحو الذي يكرس سلامة ومتانة الأوضاع المالية لوحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي.

وأضاف الهاشل أن المتابعة والرصد لآخر التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية يشيران كذلك إلى سلامة ومتانة أوضاع الجهاز المصرفي من جانب، ونمو وتحسن محدود في المجاميع والمؤشرات النقدية الرئيسية كانعكاس لوتيرة النشاط الاقتصادي المحلي من جانب آخر، ويستدل من تلك البيانات كذلك بتوافر مساحة مناسبة لدى البنوك المحلية تمكنها من استيعاب زيادة أسعار الفائدة على الودائع بالدينار لديها في ظل أسعار الفائدة الحالية على القروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها تلك البنوك، أخذا في الاعتبار الارتباط القائم ضمن هوامش محددة بين سعر الخصم الذي يقرره مجلس إدارة بنك الكويت المركزي والحدود القصوى لأسعار الفائدة على القروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك المحلية بالدينار لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

يساهم في زيادة الودائع المصرفية ويقلّص هجرة الاستثمارات للخارج بحثاً عن فرص أو فوائد أعلى

مصرفيون لـ «الأنباء»: قرار تثبيت الفائدة.. «صائب» ويضمن تنافسية الدينار وجاذبيته

محمود فاروق

اعتبر مصرفيون ان قرار بنك الكويت المركزي الأخير بإبقاء سعر الخصم دون تغيير عند مستواه الحالي البالغ 2,75٪ صائب يعود بالنفع على الدينار الكويتي، لضمان تنافسيته وجاذبيته كوعاء للمدخرات.

وأكدوا في احاديث خاصة مع «الأنباء» أن هذه الخطوة تحمل في طياتها آثارا إيجابية على الاقتصاد المحلي، خاصة ان هذا القرار يأتي في اطار ترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والمالي وإمداد القطاعات الاقتصادية المختلفة بمصادر التمويل.

وفي موازاة ذلك يقول رئيس مجلس ادارة البنك الدولي سابقا عبدالوهاب الوزان إن قرار «المركزي» جاء صائبا وفي صالح الاقتصاد الوطني الذي مازال يحتاج إلى المزيد من القرارات الايجابية لإنعاش القطاعات الاقتصادية المختلفة في البلاد.

ويضيف الوزان خلال حديثه لـ «الأنباء» ان الوضع الاقتصادي للكويت بدا يشهد تحسنا لافتا في الآونة الأخيرة، ومن شأن قرار تثبيت الفائدة ان يساعد على رفع اداء الشركات والخطط التنموية التي تنفذها نظرا لعدم رفع كلفة التمويل لديها كما هو المتبع في القرارات السابقة، حيث ستظل كلفة الاقتراض كما هي دون أي تغيير عليها ما سيشكل اريحية لقطاع الأعمال في الكويت خلال الفترة المقبلة التي قد تصل على حد تقديري إلى نهاية العام الحالي.

وأكد الوزان ان «المركزي» حريص على استقرار الاقتصاد المحلي والاستقرار المالي والنقدي كمعيار وركيزة اساسية للبنك في اتخاذ أي قرار يتعلق بالفائدة، خاصة انه حريص ايضا على ضمان تنافسية وجاذبية الدينار كوعاء للمدخرات ومن هذا المنطلق قرر الابقاء على سعر الخصم في الوقت الراهن.

وتمكن المركزي الكويتي خلال الفترة الماضية من المحافظة على جاذبية وتنافسية الدينار الكويتي كوعاء ادخاري موثوق ومجز للمدخرات المحلية وذلك من خلال زيادة سعر الخصم في ضوء وجود الحاجة لتمكين البنوك المحلية من التحرك باتجاه تعزيز وتحسين معدلات العوائد على المدخرات المحلية بالدينار لديها، وذلك في ضوء تحسن الهامش القائم لصالح الدينار الكويتي بين أسعار الفائدة على الودائع بكل من الدينار والدولار بعد الزيادات الثلاث السابقة في سعر الخصم منذ ديسمبر 2015 البالغ مجموعها 75 نقطة أساس.

تحديات كبيرة

من ناحية اخرى، يرى الرئيس التنفيذي في شركة بيتك الاستثمارية التابعة لبيت التمويل سابقا عماد يوسف المنيع ان الاقتصاد الكويتي لايزال يعاني من تحديات كبيرة خاصة في ظل بطء دوران عجلة الاقتصاد الوطني وعدم وصولها إلى المستويات المطلوبة، ما دعا المركزي إلى اتخاذ مثل هذا القرار الصائب الذي من شأنه يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ويضيف المنيع ان القرار يعد من ادوات بنك الكويت المركزي في ضبط السيولة في الأسواق والاستقرار النقدي للبلاد، مؤكدا على ان قرار «المركزي» اتسم بموضوعية ورؤية ثاقبة للسياسة النقدية في البلاد خاصة في المرحلة المقبلة التي قد تشهد تطورات عدة على صعيد الأحداث الجيوسياسية.

ويشير إلى انه من خلال التجارب التاريخية في الكويت فإن قرار ابقاء أسعار الفائدة من شأنه ان يساهم في دفع الاقتصاد الوطني خاصة في الفترة الحالية التي تقوم فيها الدولة بتنفيذ مشروعات بمليارات الدنانير وتحتاج إلى تمويلات مصرفية لتنفيذها وفق الجدول الزمني الموضوع لها.

ويوضح أن رفع اسعار الفائدة في الولايات المتحدة الاميركية يعني بطبيعة الحال عزوف عدد كبير عن الاقتراض هناك، في حين لا يظهر مثل هذا العزوف في الكويت.

وبين أن تركيبة سعر الفائدة وتطبيقاتها في أميركا تختلف عنها في الكويت بحيث تطبق الزيادة هناك على افضل العملاء لكبح جماح سياسة الاقتراض، في حين يتم وضع سقف أعلى لها في الكويت لا تتجاوزه البنوك مع تقديم مميزات للعملاء للحفاظ عليهم.

وقال محافظ المركزي محمد الهاشل في تصريحه الأخير إن المتابعة والرصد لآخر التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية يشيران إلى سلامة ومتانة أوضاع الجهاز المصرفي من جانب ونمو وتحسن محدود في المجاميع والمؤشرات النقدية الرئيسية كانعكاس لوتيرة النشاط الاقتصادي المحلي من جانب آخر.

إصلاحات هيكلية

وفي موازاة ذلك، يقول مدير عام قطاع الخدمات المصرفية في البنك التجاري سابقا علي المديهيم ان تداعيات قرار تثبيت الفائدة وتأثيرها على الاقتصاد الكويتي ستكون جيدة، على اعتبار انها جاءت مغايرة للتوقعات التي أشارت خلال الأيام الماضية إلى إمكانية رفع الفائدة الكويتية.

ويوضح المديهيم أن قرار تثبيت الفائدة جيد في وقت تشهد فيه البلاد عملية اصلاحات هيكلية للاقتصاد، مشيرا الى ان القرار جاء وفق معطيات الاقتصاد المحلي، فضلا عن مستويات السيولة الجيدة داخل البنوك الكويتية. وذكر ان قرار رفع الفائدة في اميركا كان متوقعا كونه مرتبطا بتحسن الاقتصاد هناك، إضافة إلى أن الولايات المتحدة الاميركية اعلنت انها ستقوم برفع اسعار الفائدة خلال العام الحالي ايضا وهو اشارة الى انتهاء عهد الاقتراض الرخيص الذي فرضته الازمة المالية العالمية منذ عام 2008 وفرضت على البنوك المركزية العالمية سياسات نقدية غير اعتيادية. وأكد محافظ المركزي في تصريحه الأخير ضرورة استمرار الحرص واليقظة على متابعة ورصد المستجدات في الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية واتجاهات أسعار الفائدة على العملات الرئيسية وفي مقدمتها الدولار الأميركي والاستعداد للتحرك باستخدام مختلف الأدوات والإجراءات المناسبة للمحافظة على جاذبية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية بما يرسخ الأجواء الداعمة لتحسين الأداء الاقتصادي على أسس مستدامة ويكرس أجواء الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في البلاد.

حيوية للاقتصاد

وفي هذا السياق، وصف رئيس مجلس ادارة بنك الخليج سابقا علي رشيد البدر بأن قرار تثبيت الفائدة بالجيد على اعتبار انه سيحافظ على الوضع الاقتصادي الحالي الذي لا نستطيع ان نوصفه بالجيد او بالنامي في ذات الوقت، وبالتالي فإن الوضع الراهن بحاجة إلى تخفيض سعر الاقتراض إذا اردنا مزيدا من الحيوية للنشاط الاقتصادي.

ويضيف البدر خلال حديثه لـ «الأنباء» ان تثبيت الفائدة سيساهم في زيادة الودائع المصرفية وتوطين الدينار كعملة ادخار، مما يوفر عوائد للمستثمرين أو المودعين ويقلص هجرة الاستثمارات للخارج بحثا عن فرص أو فوائد أعلى.

عبدالوهاب الوزان

علي رشيد البدر

عماد المنيع

علي المديهيم

الوزان: الخطوة تحمل في طياتها آثاراً إيجابية على الاقتصاد المحلي

البدر: الاقتصاد الكويتي بحاجة إلى تخفيض سعر الخصم لزيادة حيويته

المنيع: القرار يزيد من ضبط السيولة في السوق والاستقرار النقدي للبلاد

المديهيم: تثبيت الفائدة يدعم خطة الدولة للإصلاح الهيكلي للاقتصاد